

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

08/04/2016

## الصبّار: فتاوى التكفير تعددت و وزير العدل لا يحرك ساكنا

07 أبريل 2016 - 16:16

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إن هناك أصوات تنافس الدولة في احتكارها للعنف المشروع والعقاب، مشيراً إلى حالة بني ملال ومستديلا بالدستور الذي يمنع المس بالسلامة الجسدية والمعنوية لأي شخص في أي ظرف ومن قبل أي جهة كانت عامة أو خاصة، فلكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة، كما أن الدستور نص على حرمة المنزل.

وأضاف أن الأمر هنا لا يختلف عن التكفير الذي يحرض على القتل، معتبراً أن هناك فتاوى متعددة ولم يحرك أي أحد ساكنا، علماً أن النيابة العامة لا تنتظر التوصل بشكاية ويمكنها أن تفتح بحثاً انطلقاً مما نشر في جريدة مثلاً، و وزير العدل هو رئيس النيابة العامة. لذا فلا أحد له الحق أن يكفر أياً كان، مذكراً بقضية تكفير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهو مؤسسة دستورية. وطالب الصبار بمراجعة القانون الجنائي على هذا الأساس.

واعتبر الصبار خلال مشاركته في برنامج مباشرة معكم الأربعاء على القناة الثانية أن مسألة الفوضى التي تعم الشارع بقيام أشخاص بانتحال صفة مؤسسات الدولة وقيامهم باعتداءات، ظاهرة تعبر عن مؤشرات دالة وهي مصدر قلق يتعلق بسلوك قد يشكل ثقافة مجتمعية وهو تطاول على مؤسسات الدولة والقضاء والمؤسسات التي حول لها القانون الضبط والبحث والتحقيق. وأضاف أنها ظاهرة ليست معزولة من حيث تراكم الأحداث مع باقي ما يحدث في مجالات أخرى كالعنف المنزلي وعنف المدارس وعنف الملاعب... ودعا الصبار إلى التصدي لكل أشكال العنف هاته باعتبارها ظاهرة دخيلة على المجتمع المغربي لا سيما أن هناك من يتحدث عن القصاص وهناك من نصبوا أنفسهم حراساً للفضيلة وهذا اختراق للمجتمع وفيه تنقيص من مؤسسات الدولة.

وقال أيضاً إن هناك عنف لفظي بما في ذلك في أوساط النخبة وفي جزء من المواقع الالكترونية وهناك دعوات للتكفير، وللأسف فإن مشروع القانون الجنائي المغربي اليوم لا ينص على تجريمه علماً أن الدستور يجرم الكراهية والتمييز والتكفير هو نوع من الكراهية وهو صك اتهام.

## شخصيات فرنسية: المغرب قدم إجابات ذكية للتحديات الحالية بالمنطقة

بتاريخ أبريل 7, 2016

أكد مسؤولون مغاربة، وشخصيات فرنسية ضمنها وزراء سابقين وسفراء، ان المغرب قدم إجابات ذكية للتحديات الحالية بالمنطقة، بشأن الرهانات السياسية والاقتصادية والامنية، وفي مجال التنمية المستدامة.

واوضحوا خلال مائدة مستديرة نظمت مساء امس بباريس من قبل مؤسسة (ريسوبليك) في موضوع "المغرب في مواجهة التحديات الاقليمية" ان استقرار المملكة وصلاتها في مواجهة الازمات في سياق اقليمي يتسم بالاضطراب والتزعاج، يعزى الى سياستها المتبصرة سواء على الصعيد الداخلي، أو الاقليمي او الدولي.

في هذا الصدد اعتبر جان بيير شوفينمان وزير سابق ورئيس مؤسسة (ريسوبليك) ان الانجازات الكبرى للمغرب سواء في مجال البنيات التحتية او الاصلاحات السياسية والاقتصادية تبرهن على قدرة المملكة ورؤيتها المتبصرة في استثمار مؤهلاتها وامكانياتها الطبيعية والبشرية.

وأضاف ان فرادة المغرب تكمن ايضا في استمراريته من خلال مؤسسات متجددة في التاريخ، والتي استطاعت استيعاب التحديات الجديدة، وتقديم إجابات تدرج ضمن سياق تحقيق التقدم.

وأشاد شوفينمان ايضا بمتانة العلاقات المغربية الفرنسية ، مبرزا أهمية تعزيزها في اطار الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين البلدين.

من جهته سجل رئيس المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، نزار بركة، لدى تناوله موضوع التحديات الاقتصادية، ان المغرب نجح رغم سياق الازمة الاقتصادية والمالية في الحفاظ على معدل نمو بنسبة 4.4 في المائة خلال السنوات العشر الاخيرة، وهو ما يفوق المعدل المسجل بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وأكد ان السياسة الاقتصادية التي ينفجها المغرب تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تقوم على تنويع القطاعات المنتجة وتطوير المهن العالمية للمملكة، فضلا عن المخططات القطاعية وانجاز مشاريع ضخمة مهيكله، مكنت من بين أمور أخرى من تحسين مناخ الاعمال، وتعزيز الاستثمار وارساء التوازنات الماكرو-اقتصادية .

**من جانبه تطرق رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، ادريس اليزمي الى الجانب الثقافي والمجتمعي، مشيرا الى ان العمق التاريخي للمغرب، وتنوع ثقافته، ووحدته المذهبية، هي عناصر تفسر قدرة المملكة على الاصلاح في اطار الاستمرارية، والتكيف مع التحديات الجديدة.**

وأضاف ان المغرب اختار على مستوى منهجية الاصلاح من اجل ادماج كافة القطاعات ، تديرا سلميا للتعدي وبيداغوجية الحوار، مما يتيح ويعزز اسلوب الوساطة بين المجتمع والدولة، مشيرا الى التغيرات الاجتماعية الجارية بالمغرب ومنها الانتقال الديموغرافي في اتجاه خفض نسبة المواليد، وديناميته الثقافية، والتقليص التدريجي للتفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي، والنهوض بثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان.

من جهته ابرز سفير المغرب بفرنسا، شكيب بنموسى الاجابات التي قدمها المغرب في مواجهة التحديات الجيوستراتيجية والامنية بالمنطقة، مبرزا ان المملكة برهنت عن قدرتها على الاصلاح والاستماع الى المطالب المجتمعية في وقت دخلت فيه دول اخرى في دوامة الفوضى عقب الحركات الاحتجاجية في السنوات الاخيرة.

كما تطرق الى ملف الصحراء المغربية، مشيرا الى انه في مواجهة مناورات بعض البلدان، يتحرك المغرب على الصعيد الدولي خاصة من اجل الدفاع عن مقترح الحكم الذاتي بالاقاليم الجنوبية، والذي اعتبرته المجموعة الدولية حلا جديا وذا مصداقية للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وعلى الصعيد الداخلي، يضيف بنموسى، جعل المغرب من تنمية اقاليمه الجنوبية، أولوية وطنية في اطار تطبيق الهوية المتقدمة، تحويل هذه الجهة الى ارضية للتنمية وجسر مع افريقيا جنوب الصحراء، مؤكدا ان المغرب يظل من ناحية اخرى يقظا في ما يتعلق بقضيته الوطنية الأولى، ومن هنا رد الفعل



القوي للمملكة على التصريحات غير المحايدة والعدائية للامين العام الاممي بان كي مون حول الصحراء المغربية. كما ابرز بنموسى ان الجواب المتعدد الابعاد الذي قدمه المغرب لمشكل الارهاب، يشمل الجوانب الامنية والاجتماعية ، والدينية، فضلا عن مبادرات المملكة المحددة ازاء الرهانات الحالية مثل ظاهرة الهجرة والتنمية المستدامة. من جانبه تطرق وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين الى السياسة الخارجية الذكية للمغرب التي تراهن على تمتين الروابط مع الفاعلين الدوليين الرئيسيين، والتي تتميز باستقرارها منذ الاستقلال مؤكدا ان المغرب يعتبر احد البلدان القلائل التي نجحت في الحفاظ لمدة طويلة على علاقات دولية متينة وهادئة. كما ابرز فيدرين اهمية بقاء الدبلوماسية المغربية يقظة بخصوص قضية الصحراء، من اجل مواجهة نوايا ومناورات الاطراف الاخرى لاستدامة النزاع.

## انتخابات 7 أكتوبر.. المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعد للملاحظة

7 أبريل 2016 - 20:53

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثه لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الخميس (7 أبريل)، في مقر المجلس في الرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة للانتخابات التشريعية ل7 أكتوبر 2016.

وذكر بلاغ للمجلس أن جدول أعمال هذا الاجتماع تضمن مجموعة من النقاط المرتبطة أساسا بتعيين الوثائق الأساسية للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، سيما وثائق الاعتماد والقانون الأساسي ومعايير الاعتماد.

كما تداولت اللجنة، يضيف البلاغ، في شأن نقاط تم برنامج عملها في أفق فتح باب الترشيحات لملاحظة العمليات الانتخابية المقبلة.

ويذكر أن القانون رقم 30-11 المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايده للانتخابات، الصادر في 6 أكتوبر 2011، ينص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويقصد بالملاحظة المستقلة والمحايده للانتخابات، وفقا لمقتضيات القانون رقم 30.11، كل عملية تهدف إلى التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية وتجميع معطياتها بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية، من خلال إعداد تقارير بشأنها تتضمن ملاحظات الجهات المعدة لهذه التقارير، وعند الاقتضاء، توصياتها التي ترفعها إلى السلطات المعنية.

ويمكن أن يقوم بمهام الملاحظة المستقلة والمحايده للانتخابات المؤسسات الوطنية المؤهلة بحكم القانون للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات، وجمعيات المجتمع المدني الفاعلة المشهود لها بالعمل الجاد في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة بصفة قانونية والمسيرة وفق أنظمتها الأساسية، والمنظمات غير الحكومية الأجنبية المؤسسة بصفة قانونية طبقا لتشريعاتها الوطنية والمشهود لها بالاستقلالية والموضوعية والمهتمة بمحامل ملاحظة الانتخابات.

<http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84-7-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA/>

<http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84-7-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1>

<http://www.achpress.com/?p=95339>

<http://www.kifache.com/88779>

## السلطات المغربية تطرد بعثة عن تجمع المحامين الأوروبيين

نشرت بواسطة: المستقبل الصحراوي في في الواجهة 7 أبريل, 2016 2,481 0 زيارة

في سابقة خطيرة، أقدمت السلطات المغربية في حدود الساعة الخامسة بعد الزوال بتاريخ 06 أبريل / نيسان 2016 على توقيف بعثة عن تجمع المحامين الأوروبيين، المتكونة من قاضي إسباني و مجموعة من المحامين من اسبانيا و بلجيكا و فرنسا من فندق ” بورغريب ” Bouregreb المتواجد بزينة الناظور بشارع الحسن الثاني بالرباط / المغرب، الأمر يتعلق بكل من:

+ القاضي الإسباني ” خسوس ماريا مارتن موريو ” JESUS MARÍA MARTÍN MORILLO .  
+ المحامية الإسبانية ” ماريا نوفاس كوباس أرماس ” MARÍA NIEVES CUBAS ARMAS.  
+ المحامي الإسباني ” فرانسيسكو سيرانو راميريز ” FRANCISCO SERRANO RAMIREZ .  
+ المحامي الإسباني ” خوان كارلوس كوميذ خوستو ” JUAN CARLOS GÓMEZ JUSTO.  
+ المحامي الإسباني ” ألتاميرا كولبيزو كونزالو ” ALTAMIRA GUEL BENZU GONZALO .  
+ المحامية الفرنسية ” إنكريد ميطنون ” Me INGRID METTON.  
+ المحامي البلجيكي ” إريك دافيد ” ERIC DAVID .  
+ المساعدة الفرنسية ” جولي توتان ” JOELLE TOUTAIN.

و قام عناصر من الشرطة المغربية بمطالبة القاضي الإسباني ” خسوس ماريا مارتن موريو ” JESUS MARÍA MARTÍN MORILLO و باقي مرافقيه من المحامين بجوازات سفرهم قبل أن يأمرهم بمصاحبتهم عبر سيارة من الحجم الكبير تابعة للشرطة و قبل أن يصاب المحامي الإسباني ” فرانسيسكو سيرانو راميريز ” FRANCISCO SERRANO RAMIREZ بتوعك مؤلم على مستوى إحدى أرجله بسبب سقوطه ألا إرادي بالفندق المذكور.

و ظل جميع هؤلاء الأجانب محتجزين لمدة 05 ساعات بمقر الشرطة منقطعين عن العالم الخارجي بعد مصادرة هواتفهم النقالة و يخضعون للاستنطاق من قبل الأجهزة الاستخباراتية المغربية، ليخلى سبيلهم بعد ذلك بالقوة بعد أن تمسك بعض المحامون بعدم مغادرة مقر الشرطة إلا بحضور ممثلين عن سفارتهم المعتمدة بالرباط / المغرب.

و في وقت أمر فيه ضباط الشرطة المغربية القاضي الإسباني و مرافقيه بإخراج أمتعتهم من داخل غرفهم بالفندق، الذي يقيمون فيه، فوجئوا بعد تسلمهم لجوازات سفرهم و هواتفهم النقالة بقرار السماح لهم بالمبيت داخل نفس غرفهم بالفندق المذكور.

و في حدود الساعة 06 صباحا بتاريخ 07 أبريل / نيسان 2016 ، وضعت السلطات المغربية المحامين الإسبانين ” فرانسيسكو سيرانو راميريز ” FRANCISCO SERRANO RAMIREZ و ” خوان كارلوس كوميذ خوستو ” JUAN CARLOS GÓMEZ JUSTO على متن سيارة تابعة للشرطة قامت بنقلهما إلى محطة المسافرين، حيث سافرا على نفقتهما الخاصة إلى إسبانيا عن طريق البر.

كما وضعت القاضي الإسباني ” خسوس ماريا مارتن موريو ” JESUS MARÍA MARTÍN MORILLO و باقي مرافقيه من المحامين من إسبانيا و بلجيكا و فرنسا ” ماريا نوفاس كوباس أرماس ” MARÍA NIEVES CUBAS ARMAS و ” ألتاميرا كولبيزو كونزالو ” ALTAMIRA GUEL BENZU GONZALO و ” إنكريد ميطنون ” Me INGRID METTON و ” إريك دافيد ” ERIC DAVID و المساعدة الفرنسية ” جولي توتان ” JOELLE TOUTAIN في سيارة تابعة للشرطة نقلتهم إلى مطار محمد الخامس بالدار البيضاء / المغرب، حيث سافروا



على نفقتهم الخاصة، مع العلم أنهم جميعا وصلوا بما في ذلك المحامين الإسبانين المرغمين على السفر برا إلى مدينة الرباط عبر مطارها الرئيسي و كانوا يحجزون تذاكر سفرهم من أجل العودة إلى بلادهم بنفس المطار.

و تأتي زيارة بعثة تجمع المحامين الأوربيين الممتدة من تاريخ 06 إلى 07 أبريل / نيسان 2016 من أجل دعم و مؤازرة المضربين عن الطعام من السجناء السياسيين من معتقلي ” أكدم إزيك “، الذين كانوا قد خاضوا إضرابا مفتوحا عن الطعام دام 36 يوما. حسب بلاغ صادر بتاريخ 05 أبريل / نيسان 2016 عن معتقلي ” أكدم إزيك “.

و سطرت بعثة تجمع المحامين الأوربيين برنامجا لزيارتها، كان سيتم على الشكل التالي:

. لقاء مع الأستاذين ” محمد أبو خالد ” و ” بازيد لحماذ ” عن هيئة الدفاع ، التي أزرت معتقلي ” أكدم إزيك ” أثناء مثلهم أمام هيئة المحكمة العسكرية بالرباط / المغرب في محاكمة شهيرة دامت 10 أيام.

. لقاء مع السلطات القضائية و الوزارية المغربية ( وزير العدل و الحريات . رئيس محكمة القضاء الأعلى . المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان).

. لقاء مع التمثيليات الدبلوماسية لدول أعضاء الوفد ( اسبانيا و بلجيكا و فرنسا ).

. لقاء مع ممثلة الاتحاد الأوربي.

. لقاء مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية.

**. لقاء مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي.**

. لقاء مع لجنة عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين . مجموعة ” أكدم إزيك ” CFPPS.

. لقاء مع تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان CODESA و الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية . ASVDH

. مؤتمر صحفي لبعثة تجمع المحامين الأوربيين بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان AMDH بحضور تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان CODESA و الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية ASVDH و لجنة عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين . مجموعة ” أكدم إزيك ” CFPPS.

تجمع المدافعين الصحراويين

عن حقوق الإنسان

CODESA

العيون / الصحراء الغربية بتاريخ: 07 أبريل / نيسان 2016

## بسبب " أكديم إزيك " المغرب يطرد ثمانية أجنبى من الرباط

أضيف فى 7 أبريل 2016 الساعة 12:45

الصحراء زووم : محمد ككتور

طردت ولاية جهة الرباط -زمور- زعير أمس الأربعاء، ثمانية اجانب بدعوى إثارة الفوضى و المس بالنظام العام و يتعلق الأمر بوفد عن التجمع الدولى للمحاميين (UIA).

و يضم، كلا من "أنغريد ميطن"، محامية فرنسية، و"إيريك دافيد"، أستاذ بلجيكى فى القانون الدولى، "خيسوس ماريا مارتين مورلو"، و"فرانسيسكو سيرانو راميريز"، وهما قاضيان اسبانيان، فضلا عن "ماريا نيغيس كوبا أرماس"، "خوان كارلوس غوميز خوستو"، "التاميرا جونزالو"، وهم محامون أسبان إضافة إلى جويل توتان، منظمة ومنسقة المهمة.

**من جهة ثانية، كشفت مصادر مطلعة ل "الصحراء زووم" أن وفد التجمع الدولى للمحاميين كان بصدد زيارة لمعتقلي "أكديم إزيك" بسجن الزاكي قصد الإطلاع على اوضاعهم بعد إضرابهم عن الطعام الذى تم تعليقه الثلاثاء بعد تدخل المجلس الوطنى لحقوق الإنسان.**  
و تجدر الإشارة إلى أن الوفد قد تم اقتيادهم لولاية امن الرباط قبل أن يتم ترحيلهم صوب طنجة بغرض ترحيلهم لإسبانيا على متن رحلة بحرية.



## إسبانيا تطلب "توضيحات" من المغرب حول طرد خمسة إسبانيين من البلد.

الخميس 7 أبريل 2016 آخر تحديث : الخميس 7 أبريل 2016 - 23:34 مساءً

حسب منابر إعلامية إسبانية استدعت وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية، صباح اليوم الخميس، دبلوماسيين من سفارة المغرب بمدير لطلب توضيحات "بشكل رسمي" حول طرد خمسة رجال قانون إسبان قدموا إلى المغرب للتعبير عن تضامنهم مع سجناء أكديم إزيك. وحسب ذات المصادر فإن المسؤولين بالوزارة، عبروا خلال هذا الاجتماع، عن "انشغالهم" تجاه هذا الاجراء. وتجدد الإشارة بأن الاسبان الخمسة كانوا ضمن مجموعة من رجال القانون الأوروبيين إثنين منهم من جنسية فرنسية، واطر من جنسية بلجيكية بينما يحمل خمسة اخرون الجنسية الإسبانية، وكانت السلطات المغربية قد قررت في حقهم ترحيلهم أمس الأربعاء من المغرب بعد أن كانوا قد دخلوا التراب الوطني بهدف إثارة الفوضى والمس بالنظام العام.

ونقلت وسائل الاعلام عن مصادر دبلوماسية إسبانية قولها إن تدخل القنصل العام لاسبانيا في المغرب، رافايل فرنانديث بيتا ، الذي التقى برجال القانون أثناء عودتهم إلى الفندق مكن من تأخير ترحيلهم لمدة 24 ساعة.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن السفارة الإسبانية في الرباط اتصلت، بدورها، بالسلطات المغربية من أجل طلب "توضيحات رسمية".

وكان 13 سجيناً ضمن مجموعة أكديم إزيك المعتقلين بسجن سلا والمتورطين في أحداث وقعت في نونبر 2010 في العيون، خلفت 11 قتيلاً وإصابة 159 جريحاً في صفوف قوات الان ومقتل مدنيين إثنين، قد أوقفوا إضرابهم عن الطعام الذي دام 37 يوماً.

**وقد وضع هؤلاء السجناء حدا لحركتهم "عقب التزام السلطات المغربية" من خلال المجلس الوطني لحقوق الانسان ب "تعزيز المسار القضائي" أمام محكمة النقض مع "احترام التام لحقوقهم كسجناء سياسيين".**

وفي هذا الصدد وعلاقة بالموضوع نفت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في بلاغ لها، اليوم، "أنها لم تقدم أي تنازل أو التزام مع سجناء ما يسمى بمجموعة (إكديم إزيك) لتعليق إضرابهم عن الطعام الصوري".

وأوضحت المندوبية، أنه "من أجل تنوير الرأي العام وكشف المغالطات الواردة في التصريحات التي صدرت، أول أمس الثلاثاء، عن عدد من سجناء ما يسمى بمجموعة "أكديم إزيك" بالسجن المحلي سلا 1، في شأن تعليق إضرابهم المرعوم عن الطعام الذي سبق أن أعلنوا عنه في وقت سابق، فإنها "تتعامل مع هؤلاء السجناء، المتابعين بتهمة تكوين عصابة إجرامية والعنف في حق رجال القوة العمومية أثناء مزاولتهم لمهامهم المفوضي إلى الموت بنية إحدائه والمشاركة فيه، طبقاً للمقتضيات التشريعية والتنظيمية المنظمة لسير المؤسسات السجنية، دون أي تمييز بينهم وبين المعتقلين بمختلف السجون بالمملكة".

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعد لاعتماد ملاحظي الانتخابات

آخر تحديث 7 أبريل 2016 | 10:31 مساءً

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثه لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اجتماعها الأول اليوم الخميس 7 أبريل 2016 بمقر المجلس بالرباط، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة للانتخابات التشريعية ل7 أكتوبر 2016.

وتضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة مجموعة من النقاط المرتبطة أساسا بتعيين الوثائق الأساسية للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، لاسيما وثائق الاعتماد والقانون الأساسي ومعايير الاعتماد. وبالإضافة إلى ذلك، تداولت اللجنة في شأن نقاط تم برنامج عملها في أفق فتح باب الترشيحات لملاحظة العمليات الانتخابية المقبلة.

يذكر أن القانون رقم 30-11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايده للانتخابات، الصادر في 6 أكتوبر 2011، ينص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين:

- أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال؛
- ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- ممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة؛
- خمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويقصد بالملاحظة المستقلة والمحايده للانتخابات، وفقا لمقتضيات القانون رقم 30.11، كل عملية تهدف إلى التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية وتجميع معطياتها بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية، من خلال إعداد تقارير بشأنها تتضمن ملاحظات الجهات المعدة لهذه التقارير، وعند الاقتضاء، توصياتها التي ترفعها إلى السلطات المعنية.

## رسالة الاتحاد عقوبة الإعدام .. من جديد : أي خيار لبلادنا ؟

الجمعة 8 أبريل 2016 آخر تحديث : الجمعة 8 أبريل 2016 - 10:48 صباحًا

جددت منظمة العفو الدولية (أمнести) دعوتها للحكومة من أجل التصويت لفائدة القرار الأممي القاضي بتعليق تنفيذ عقوبة الإعدام، وذلك في أفق إلغائها بشكل نهائي، واعتماد البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء العقوبة. وتزامنت الدعوة الوطنية مع التوجه الدولي العام الذي أعادت أمнести الدولية التأكيد عليه ، من خلال تقديم التقرير الدولي حول أحكام الإعدام وعمليات الإعدام لعام 2015.. وتلتقي الدعوة الموجهة من أمнести مع مطالب الحركة الحقوقية الوطنية، وجزء هام من الرأي العام الوطني والقوى الثقافية والسياسية التي تمجد الحق في الحياة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن «هيئة الإنصاف والمصالحة ، والتي تمت دسترة الكثير من توصياتها بخصوص الحكامة، ومنها الحكامة الزمنية والحياة المدنية والسياسة للبلاد، كانت قد أوصت بحذف «كافة الإشارات إلى عقوبة الإعدام في القانون الجنائي».

**وكانت مناقشات المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أثارت في السنة التي ودعناها نقاشا واسعا وخصبا ، وحينت التفكير في عقوبة الإعدام داخل المتن الجنائي المغربي، كما فتحت الباب واسعا للاجتهااد.**

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى أن الوضع الجيد ، حسب أمнести نفسها، الذي يحظى به المغرب في الدائرة العربية الإسلامية وفي شمال إفريقيا، حيث مازالت عقوبة الإعدام موقوفة التنفيذ، لم يمنع إصدار تسعة أحكام بالإعدام سنة 2015 في المغرب. مما يخرج بلادنا من الدائرة التي تتوسع سنة بعد أخرى للدول التي ألغت هذه العقوبة.

وأغلبية الدول اختارت الإلغاء.

والسؤال: هل يقبل المغرب أن يظل محشورا في مربع الدول القليلة التي تتردد بهذا الخصوص، أم سيضيف نقطا جديدة إلى ملفه الحقوقي الذي يتقوى به موقعه الدولي، ولا سيما في مواجهة الهجمات الشرسة والمخدومة في الميدان الحقوقي؟

السؤال ليس حقوقيا محضا ولا فلسفيا محضا، إن الجواب عنه من صميم المعركة من أجل الحياة، ومن أجل الحياة الوطنية أيضا!.



## الصبار ينتقد نشر النخبة السياسية لخطاب العنف

١٨/٤/٢٠١٦

آخر ساعة

وجه محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، انتقادات شديدة للفاعلين والسياسيين، ووزارة العدل والحريات، حيث شدد على أن النخبة السياسية ساهمت في نشر خطاب العنف اللفظي، وفكر التكفير، بسبب غياب المحاسبة القضائية. وانتقد الصبار خلال استضافته ببرنامج "مباشرة معكم"، مساء أول أمس الأربعاء، عدم تجريم خطاب التكفير في مشروع القانون الجنائي الذي قدمه وزير العدل والحريات. وشدد الصبار على أن الحالات التي رصدت مؤخرا لبعض الأشخاص الذين يعنفون غيرهم في الشارع العام أو في البيوت الخاصة، تعود بالأساس إلى وجود خطاب العنف والتكفير في بنية المجتمع. وأشار الصبار إلى وجود عدد من فتاوى التكفير التي جرى بثها في الإعلام. ●

**Parité et lutte contre toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes**

### Pour une Autorité **autonome et indépendante**

Fairouz El Mouden ■

**L**e Projet de loi N°79.14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination a été présenté et débattu, hier jeudi 7 avril, devant la commission des secteurs sociaux. En attendant son adoption définitive au parlement, le mouvement pour la démocratie paritaire invite toutes les parties prenantes à prendre en compte l'ensemble des propositions consacrée à ce projet. Le mouvement plaide pour la mise en œuvre d'une autorité autonome et indépendante qui dispose de la latitude juridique nécessaire lui permettant de lutter contre toutes les formes de discrimination et assurant la protection des droits humains de la femme. Longtemps attendu, le projet de loi n° 79.14 a finalement atterri dans les circuits législatifs. Le débat est désormais ouvert. Le projet de loi devrait être scrupuleusement décortiqué et adopté par la commission des secteurs sociaux avant sa présentation en plénière devant la première et la deuxième chambre pour son approbation définitive.

Dans un communiqué, le Mouvement pour la démocratie paritaire rappelle que le projet de loi instaurant l'autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination devrait être débattu au niveau de la commission de justice et de législation et des droits de l'Homme, vue son importance et étant donné qu'il s'agit de la seule instance chargée de la lutte contre les formes de discrimination, de l'équité et de protection des droits de l'Homme.

Le Mouvement pour la démocratie paritaire invite par la même occasion l'ensemble des parlementaires hommes et femmes à prendre en considération les différentes propositions du mouvement féminin concernant ce projet de loi pour parer la route à toutes les formes de discrimination et mettre en place les mécanismes appropriés de la défense de l'équité homme/femme. Ces propositions, relate le communiqué, émanent d'expériences vécues et réelles.

On rappelle également l'engagement du mouvement féminin démocratique et de droits depuis le lancement du débat national sur la création de l'autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination pour l'institutionnalisation et la mise en place d'une entité quasi-juridique spécialisée dans la lutte contre la discrimination et la violence basées sur le genre et la défense de l'équité.

Le Mouvement pour la démocratie paritaire (MDP) appelle les membres de la commission des secteurs sociaux à saisir ce moment historique pour valider et mettre en place une forte autorité à même de défendre et de renforcer la légalité homme/femme. Le MDP précise que malgré les efforts, non moins importants, déployés par le Conseil National des droits de l'Homme, la mise en place de l'Autorité pour la parité en tant que cadre institutionnel doté d'une structure organisationnelle et ayant une vision claire et des ressources bien définies est de nature à mieux défendre et lutter contre les formes de

discrimination fondée sur le sexe. Le MDP revient sur les propositions soumises dans ce sens et met l'accent sur la nécessité de respecter les conventions internationales en matière de défense des droits de la femme dans le projet de loi 79-14. Le mouvement plaide, par ailleurs, pour plus d'autonomie et d'indépendance de l'Autorité pour la parité par rapport à toutes les instances gouvernementales et officielles. L'Autorité doit être dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière. Les autres propositions défendent la représentativité de la nouvelle entité institutionnelle sur l'ensemble du territoire national pour favoriser un traitement de proximité des réclamations dénonçant toutes les formes de marginalisation, de discrimination et de violence à l'égard des femmes.

#### Loi relative à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination

Le Conseil de gouvernement a adopté le 19 mars 2015 dernier le projet de loi n 79-14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination. Le Conseil avait décidé de mettre en place une commission interministérielle qui sera chargée d'examiner et de faire intégrer les modifications et les observations présentées au projet initial en toute conformité avec les Principes de Paris régissant les institutions nationales chargées de la promotion et la protection des droits de l'homme. Ce projet de loi, présenté par la ministre de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, Bassima Hakkaoui, a été élaboré selon une approche participative garantissant la contribution des différentes composantes et organisations nationales. Pour rappel le comité scientifique a reçu plus de 80 mémorandums de la part des instances nationales, des associations et acteurs de la société civile, des organisations professionnelles, des partis politiques et des individus. Le projet qui s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la constitution relatives à la question de l'égalité de genre, notamment les articles 19 et 164 qui ont défini le domaine d'intervention de cette Autorité, a pour objectif de déterminer ses prérogatives et les modalités de son fonctionnement sur la base de l'article 171. La présentation du projet de loi constitue un pas dans la mise en œuvre des dispositions de la Constitution, surtout que cette instance aura pour mission de veiller au respect des droits et libertés relevant de son champ d'intervention et de prendre des initiatives visant à promouvoir l'égalité, la parité et la non-discrimination.



## Les ONG obtiendront-elles gain de cause ?

Hajar Benezha ■

Les militants associatifs croisent les doigts. A l'heure où nous mettions sous presse, la commission des secteurs sociaux de la Chambre des représentants s'apprêtait à voter le projet de loi relatif à la création de l'autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD), tant controversé par les associations. Le souhait des ONG de voir leurs propositions introduites dans le texte, particulièrement celle visant à doter l'APALD d'un pouvoir quasi-judiciaire, sera-t-il exaucé ? Les ONG, qui se sont regroupées en coalition lors d'une conférence de presse organisée hier à Rabat, n'ont pas caché leur pessimisme. Elles craignent que leurs revendications ne restent lettre morte. En tout cas, l'un des amendements formulé par la majorité permet à l'APALD de mener une enquête après la réception de la doléance. Sachant qu'un rapport comportant les conclusions de l'enquête menée devra être élaboré et transmis aux autorités compétentes, la majorité considère en fait que ce pouvoir d'enquête constitue un pouvoir quasi-judiciaire. Elle suggère dans ce sens de permettre à l'APALD de se porter partie civile devant les tribunaux dans les affaires liées à la parité. Mieux encore, son amendement impose aux pouvoirs publics de prendre les mesures nécessaires pour permettre à l'APALD d'accomplir ses missions dans les meilleures conditions. Ainsi, la future instance pourra solliciter l'Administration publique pour lui fournir toutes les informations nécessaires à la réalisation de son enquête. Reste à savoir si la proposition de la majorité de doter l'APALD de ce pouvoir d'enquête sera validée par le gouvernement. Dans le même ordre d'idées, les groupes de la majorité proposent de doter l'APALD d'un pouvoir d'auto-saisine. Elle peut notamment identifier et faire le suivi des affaires de discrimination à l'égard des femmes. Outre ces prérogatives qui, rappelons-le, sont tant revendiquées par les ONG, les amendements de la majorité apportent des définitions précises des concepts de l'égalité et de la parité, qui ne figuraient pas dans la version déposée par le ministère de tutelle. Les définitions proposées ont été puisées de la convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes.

Celle retenue pour la discrimination vise «toute distinction, exclusion ou restriction fondée sur le sexe qui a pour effet ou pour but de compromettre ou de détruire la reconnaissance, la jouissance ou l'exercice par les femmes de leurs droits et libertés dans les domaines politique, économique, social, culturel et civil ou dans tout autre domaine».

A noter que la majorité souhaite également que l'APALD élabore et présente un rapport annuel devant le Parlement comme le stipule la Constitution de 2011.



## L'intelligence des réponses du Maroc aux défis actuels mise en exergue à Paris

Des responsables marocains et personnalités françaises, dont d'anciens ministres et ambassadeurs, ont mis en exergue l'intelligence des réponses apportées par le Maroc aux grands défis actuels dans la région concernant les enjeux politiques, économiques, sécuritaires et de développement durable. Les participants à une table ronde organisée mercredi soir à Paris par la Fondation "Res Publica" sous le thème "Le Maroc face aux défis régionaux", ont relevé que la stabilité du Royaume et sa résilience face aux crises, dans un contexte régional d'instabilité et de conflits, procède de sa politique visionnaire aussi bien au niveau interne que sur le plan régional et international. À cet égard, Jean-Pierre Chevènement, ancien ministre et président de la Fondation "Res Publica", a souligné que les grandes réalisations du Maroc, aussi bien en matière d'infrastructures qu'au niveau des réformes politiques et économiques, montrent la capacité visionnaire du pays qui a su tirer parti de ses atouts et potentiels naturels et humains. La singularité du Maroc réside aussi dans sa continuité à travers des institutions enracinées dans l'histoire, qui savent appréhender les défis nouveaux et apporter des réponses s'inscrivant dans le progrès, a-t-il dit.

M. Chevènement a aussi salué la solidité des relations entre le Maroc et la France, mettant l'accent sur l'importance de les renforcer davantage dans le cadre du partenariat stratégique liant les deux pays. Abordant les défis économiques, le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka, a noté que le Maroc a réussi, malgré le contexte de crise économique et financière, à maintenir une croissance soutenue de l'ordre de 4,4 pc sur les dix dernières années, soit au-dessus de la moyenne de la région MENA (4 pc). La politique économique du Maroc, menée sous la conduite éclairée de SM le Roi Mohammed VI et basée sur la diversification des secteurs productifs, le développement des métiers mondiaux du Maroc, les plans sectoriels et la mise en place de grands projets structurants, a permis, entre autres, l'amélioration du climat des affaires, le renforcement de l'attractivité pour les investissements et la consolidation des équilibres macroéconomiques. La décompensation de l'énergie fossile montre, en outre, la capacité du Royaume à réformer, a-t-il estimé, ajoutant que le Maroc continue de réformer et d'œuvrer pour réduire le taux de chômage chez les diplômés, améliorer la rentabilité des investissements et assurer la durabilité des ressources, et ce à

travers des politiques stratégiques comme la régionalisation avancée, le développement durable et la diversification des marchés et des partenaires économiques, notamment en se tournant vers les pays d'Afrique. Pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, a abordé le volet culturel et sociétal, relevant que la profondeur historique du Maroc, sa diversité culturelle et son unité doctrinale, sont autant d'éléments qui expliquent la capacité du Royaume à réformer dans la continuité et à s'adapter aux nouveaux défis. Le Maroc a opté, en termes de méthodologie de réforme, pour l'inclusion de l'ensemble des acteurs, la gestion pacifique du pluralisme et la pédagogie du dialogue, ce qui permet de multiplier les sas de médiation entre la société et l'État, a-t-il fait remarquer. M. El Yazami a également évoqué les changements sociétaux en cours au Maroc, notamment sa transition démographique dans le sens de la baisse des natalités, son taux d'urbanisation élevé, son dynamisme culturel et la réduction progressive des disparités entre les milieux urbain et rural, estimant que ces changements renforcent le phénomène d'individualisation, qui favorise à son tour la promotion de la culture démocratique et des droits de l'Homme. De son côté, l'ambassadeur du Maroc en

France, Chakib Benmoussa, a mis l'accent sur la réponse du Maroc aux défis géostratégiques et sécuritaires dans la région, notant que le Royaume a démontré sa capacité à réformer et à être à l'écoute des revendications sociétales, au moment où d'autres pays ont basculé dans le chaos suite aux mouvements de contestation de ces dernières années. Il a aussi abordé le dossier du Sahara marocain, indiquant que, face aux manœuvres de certains pays qui entretiennent cette source d'instabilité, le Maroc agit sur le plan international, notamment en défendant la proposition d'autonomie dans les provinces du Sud, considérée par la communauté internationale comme une solution sérieuse et crédible au conflit artificiel autour du Sahara marocain. Sur le plan interne, le Maroc a fait du développement de ses provinces du Sud une priorité nationale, dans le cadre de la mise en œuvre de la régionalisation avancée, afin de faire de cette région une plateforme de développement et une passerelle avec l'Afrique subsaharienne, a ajouté M. Benmoussa. Par ailleurs, le Maroc reste vigilant concernant sa cause nationale première, d'où la réaction forte de Rabat aux déclarations et agissements impartiaux et hostiles du secrétaire général des Nations unies, Ban Ki-moon, considérés par le Royaume comme une "ten-

tative de torpiller" le processus visant à trouver une solution concertée et définitive à ce conflit artificiel, a poursuivi l'ambassadeur du Maroc en France. M. Benmoussa a, en outre, souligné que la réponse multidimensionnelle apportée par le Maroc au problème du terrorisme, englobant les aspects sécuritaire, social et religieux, ainsi que la démarche innovante du Royaume sur des enjeux actuels tels le phénomène migratoire et le développement durable. L'ancien ministre français des Affaires étrangères, Hubert Védrine, a quant à lui relevé la politique étrangère intelligente du Maroc, qui mise sur la consolidation des liens avec les principaux acteurs internationaux et se caractérise par sa stabilité et sa constance depuis l'Indépendance, notant que le Maroc est l'un des rares pays à avoir réussi à maintenir, sur une aussi longue période, des relations internationales solides et sereines. Il a donné pour exemple la politique étrangère du Maroc vis-à-vis des pays africains, avec lesquels les liens ne cessent de se raffermir à travers une vision privilégiant les rapports multilatéraux. M. Védrine a aussi souligné l'importance pour la diplomatie marocaine de rester vigilante et intuitive sur la question du Sahara, face aux desseins des autres parties d'entretenir le conflit

## L'APALD vidée de son substrat par l'Exécutif

*Les ONG féminines exhortent les parlementaires à ne pas voter un projet de loi aussi bancal*

La Dynamique des associations, coalitions et réseaux de défense des droits des femmes, de l'Homme, du développement et des Amazighs a tenu hier à Rabat une conférence de presse pour exhorter les membres de la Chambre des représentants à prendre compte des revendications féministes au moment de voter du projet de loi 79.14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination qui devait recueillir hier les suffrages de la Commission des secteurs sociaux.

Prévu par l'article 19 de la Constitution de 2011, ce projet de loi a suscité l'ire des associations des droits des femmes, car le texte final élaboré par le département de Bassima Hakkaoui n'a pas pris en considération les principales revendications de ces associations puisque cette Autorité aura seulement une mission alors qu'elles exigeaient qu'elle soit dotée d'une mission d'investigation et de suivi.

Selon Samira Bigourdane, présidente de l'Association démocratique des femmes du Maroc, une telle Autorité devrait avoir deux objectifs, selon les Principes de Paris régissant les institutions nationales chargées de la promotion et la protection des droits de l'Homme. Tout d'abord, elle devrait promouvoir les droits de l'Homme par l'éducation, l'action de proximité, les médias, les publications et la formation. Elle devrait aussi veiller à la protection de ces droits de l'Homme en ayant le pouvoir d'enquêter, d'étudier et de résoudre les plaintes. « Ce dernier aspect est quasi- absent du projet de loi déposé au Parlement », a-t-elle affirmé.

Elle a également appelé les parlementaires à assumer « leur responsabilité historique » en donnant leurs voix à un texte de loi qui soit en conformité avec les Principes de Paris, le rapport du **Conseil national des droits de l'Homme**, les propositions des associations féminines et les expériences internationales.

Samira Bigourdane a aussi déploré l'absence de définitions des expressions clés contenues dans ce projet telles que « la discrimination », « l'égalité » ou « la parité ».

Par ailleurs, l'Union de l'action féministe, la Fédération de la Ligue démocratique des droits des femmes, l'Association Joussour, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes et la Coalition civile pour l'application de l'article 19, craignent que le vote par les parlementaires de ce projet de loi ne donne naissance à une instance vidée de tout substrat constitutionnel et de droits de l'Homme.

Dans un communiqué commun, ces ONG ont rappelé les débats qui ont accompagné l'élaboration de ce projet de loi et les mémorandums et plaidoyers des associations des droits des femmes auprès des groupes parlementaires.

« Nous exprimons aujourd'hui notre inquiétude de voir la loi votée par la Commission après un si long processus ne pas déboucher sur une instance forte et active conformément aux dispositions de la Constitution, que les attentes et les aspirations des femmes marocaines soient éludées, et que notre pays rate son rendez-vous avec une étape essentielle et cruciale pour la protection et la promotion des droits fondamentaux des femmes », a conclu la même source.



## Progression du nombre de détenus bénéficiaires des programmes d'éducation et de formation

*Une hausse de 100% entre 2008 et 2016*

Le nombre de détenus qui ont bénéficié des programmes d'éducation, de formation professionnelle et d'alphabétisation entre l'année 2008 et 2016 est passé de 8.242 à 16.494 bénéficiaires, soit une hausse de 100,1%, alors que la population carcérale a cru de 25%.

Le nombre de mineurs enregistrés dans ces programmes au titre de l'année scolaire 2015-2016 a atteint 2.782 personnes, alors que le total des détenues bénéficiant de ces programmes se situe à 914, réparties sur 13 établissements pénitentiaires qui disposent de classes d'étude, et 46 établissements dotés de centres pédagogiques et 43 branches de la formation professionnelle, indique un exposé présenté mercredi par la Direction de l'action sociale et culturelle relevant de la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion (DGAPR), lors d'une rencontre consacrée à la présentation des axes fondamentaux du programme de réinsertion des détenus en 2016.

Les principaux axes de ce programme portent sur l'alphabétisation, l'éducation, la formation professionnelle, l'organisation de compétitions sportives, culturelles et religieuses, et sur la formation des détenus dans le cadre des ateliers, et leur assistance dans le domaine juridique, outre l'emploi des prisonniers et leur encadrement religieux, rapporte la MAP.

Le programme national relatif aux compétitions comporte six activités religieuses en matière de récitation du Saint Coran, d'apprentissage des versets coraniques et des hadiths, une compétition dans l'explication et l'interprétation du Hadith, ainsi que des compétitions artistiques et culturelles spéciales et 14 compétitions sportives.

Ce programme vise la participation de 21.000 détenus au titre de l'année 2016, sachant que le programme de 2015 a misé sur un total de 13.000 participants, chiffre qui s'est élevé à 17.340, selon la direction de l'action sociale de la DGAPR.

Ce programme, selon l'exposé, est accompagné d'un encadrement religieux régulier au profit des prisonniers mené par des cadres et des prêcheurs du ministère des Habous et des Affaires islamiques et des conseils locaux des Oulémas, dans le but de leur inculquer les principes de l'islam modéré basé sur les valeurs de solidarité, de tolérance et de coexistence.

Soulignons aussi que la DGAPR a élaboré un programme de formation des prisonniers qui comprend des ateliers de théâtre, de musique, d'arts plastiques, de photographie et de littérature. S'agissant du programme d'assistance juridique au profit des détenus, il vise dans une première étape plus que 500 détenus.

Dans le cadre de l'importance accordée par la DGAPR à l'emploi des détenus et à leur réinsertion, la délégation générale avait signé un mémorandum d'entente avec la Fondation Mohammed VI pour la Réinsertion des détenus, le CNDH, le ministère de l'Emploi et des Affaires sociales, le ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie numérique et la CGEM. Le but est d'élaborer un cadre général de formation et d'emploi des prisonniers permettant d'élargir les domaines de travail et d'assurer la contribution du secteur public dans ce domaine, ainsi que de garantir les conditions de travail et de préserver les droits fondamentaux des prisonniers.

Béni Mellal

## Changements climatiques et gestion intégrée des ressources en eau

Un colloque au sujet des changements climatiques et la gestion intégrée des ressources en eau a été organisé, jeudi 31 mars 2016, au siège de la wilaya, et ce, à l'occasion de la journée mondiale de l'eau et dans le cadre de la préparation du Maroc de la COP 22.

Initié par la wilaya de Béni-Mellal-Khénifra, le Conseil Régional, le Bassin Hydraulique de l'Oum Errabiâ, en partenariat avec le Ministère de délégué auprès du Ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement Chargé de l'Eau et en collaboration avec le Conseil Economique, Social et environnemental et le CRDH, ce colloque a travaillé sur les axes des ressources en eau et les changements climatiques : états et impacts ; l'eau et les énergies renouvelables : opportunités et enjeux ; les extrêmes hydrologiques : genèses, impacts et gestion intégrée et la réglementation en ce qui concerne l'efficacité et l'applicabilité.

A l'ouverture de ce colloque, les organisateurs ont préparé des tableaux d'élèves présentant les douze régions du Maroc à travers une mise en scène qui a suscité les applaudissements des présents, ensuite plusieurs allocutions se

sont succédées pour mettre en exergue la nécessité de préserver l'environnement et rationaliser les ressources en eau dans notre région qui s'avère le château d'eau du Maroc, avec la présence de plusieurs barrages et la chaîne montagneuse de l'Atlas qui constitue la source des richesses hydrauliques issues des fontes des neiges.

Lors de l'allocution du wali de la région, celui-ci a mis l'accent sur les dangers des changements climatiques qui nous poussent, disait-il, à nous mobiliser pour lutter contre les pollutions sous toutes leurs formes et préserver les terres agricoles de l'avancement du béton, et surtout opter pour le développement durable, soulignait-il.

Toutes les allocutions qui se sont succédées, notamment du président de la section de l'UGEM, du directeur de l'ABHOER, du président de l'Université Sultan Moulay Slimane, le représentant du CRDH, le président de l'Association «Energie et Eau pour Tous» et de Abdelhaq Maâouni au nom du comité d'organisation, ont versé presque toutes dans la nécessité et l'urgence de sauver notre environnement et préserver nos ressources en eau, sachant que la

Maroc a pris de l'avance sur plusieurs pays en matière de rationalisation des ressources en eau sous le règne de Feu Sa Majesté Hassan II avec la politique de construction des barrages et sous le règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI avec la politique des grands chantiers des énergies propres.

Trois ateliers se sont formés ensuite, le premier a travaillé au siège de la région de Béni-Mellal-Khénifra, le second au siège de l'ABHOER (Agence Hydraulique de l'Oum Errabiâ et troisième a été travaillé au siège de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines.

Ces ateliers ont respectivement étudié des thèmes relatifs aux politiques territoriales qui concernent des plans de développement communaux et régionaux en tenant compte des changements climatiques, sur l'institutionnel, notamment la gestion intégrée et décentralisée des ressources en eau avec le diagnostic des états des lieux et l'aspect organisationnel et sur l'étude universitaire dans le domaine de la recherche scientifique appliquée au service du développement durable.

Les conférenciers ont eu droit à des visites organisées avec l'inauguration

de la station photovoltaïque des betteraviers et la visite d'une station d'épuration et celle de la STEP (Station de Transfert d'Energie par Pompage) sise à Afourer.

Selon les organisateurs les objectifs de ce colloque souhaitent apporter une vision plus globale et pluridisciplinaire sur la question de l'eau et celle des changements climatiques, mais dans une perspective d'adaptation et d'intégration, il vise également une mise en perspective des enjeux liés à la caractérisation de la ressource et à sa gestion intégrée, dans la mesure où l'eau qui est un moteur de développement économique et social, elle est également un élément essentiel à la préservation de l'environnement naturel, notamment par son abondance ou à cause de sa rareté.

L'eau a façonné les territoires et les civilisations durant toute l'histoire du Maroc, elle conditionne et modèle également nos représentations sociales et culturelles, notre développement économique. L'eau est aussi une source d'inspiration pour les peintres, les poètes et les écrivains.

Omar DAOUANI

7833415



## Droits de l'Homme

### **Première réunion à Rabat de la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des prochaines élections législatives (CNDH)**

*Jeudi, 7 avril, 2016 à 19:51*

Rabat – La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du **Conseil national des droits de l'Homme** (CNDH), a tenu sa première réunion, jeudi au siège du Conseil à Rabat, dans le cadre de la préparation de l'opération d'observation indépendante et neutre des élections législatives du 7 octobre prochain.

<http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/premiere-reunion-rabat-commission-speciale-daccreditation-observateurs-prochaines-elections-legislatives-cndh/>

## Paris : l'intelligence des réponses du Maroc aux défis actuels mise en exergue par d'éminentes personnalités

Par Le 07/04/2016

Des responsables marocains et personnalités françaises, dont d'anciens ministres et ambassadeurs, ont mis en exergue l'intelligence des réponses apportées par le Maroc aux grands défis actuels dans la région concernant les enjeux politiques, économiques, sécuritaires et de développement durable.

Les participants à une table ronde organisée mercredi soir à Paris par la Fondation "Res Publica" sous le thème "Le Maroc face aux défis régionaux", ont relevé que la stabilité du Royaume et sa résilience face aux crises, dans un contexte régional d'instabilité et de conflits, procède de sa politique visionnaire aussi bien au niveau interne que sur le plan régional et international.

A cet égard, Jean-Pierre Chevènement, ancien ministre et président de la Fondation "Res Publica", a souligné que les grandes réalisations du Maroc, aussi bien en matière d'infrastructures qu'au niveau des réformes politiques et économiques, montrent la capacité visionnaire du pays qui a su tirer parti de ses atouts et potentiels naturels et humains.

La singularité du Maroc réside aussi dans sa continuité à travers des institutions enracinées dans l'histoire, qui savent appréhender les défis nouveaux et apporter des réponses s'inscrivant dans le progrès, a-t-il dit. M. Chevènement a aussi salué la solidité des relations entre le Maroc et la France, mettant l'accent sur l'importance de les renforcer davantage dans le cadre du partenariat stratégique liant les deux pays.

Abordant les défis économiques, le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka, a noté que le Maroc a réussi, malgré le contexte de crise économique et financière, à maintenir une croissance soutenue de l'ordre de 4,4 pc sur les dix dernières années, soit au-dessus de la moyenne de la région MENA (4 M).

La politique économique du Maroc, menée sous la conduite éclairée du Roi Mohammed VI et basée sur la diversification des secteurs productifs, le développement des métiers mondiaux du Maroc, les plans sectoriels et la mise en place de grand projets structurants, a permis, entre autres, l'amélioration du climat des affaires, le renforcement de l'attractivité pour les investissements et la consolidation des équilibres macroéconomique.

La décompensation de l'énergie fossile montre, en outre, la capacité du Royaume à réformer, a-t-il estimé, ajoutant que le Maroc continue de réformer et d'œuvrer pour réduire le taux de chômage chez les diplômés, améliorer la rentabilité des investissements et assurer la durabilité des ressources, et ce à travers

des politique stratégique comme la régionalisation avancée, le développement durable et la diversification des marchés et des partenaires économiques, notamment en se tournant vers les pays d'Afrique.

Pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, a abordé le volet culturel et sociétal, relevant que la profondeur historique du Maroc, sa diversité culturelle et son unité doctrinale, sont autant d'éléments qui expliquent la capacité du Royaume à réformer dans la continuité et à s'adapter aux nouveaux défis.

Le Maroc a opté, en termes de méthodologie de réforme, pour l'inclusion de l'ensemble des acteurs, la gestion pacifique du pluralisme et la pédagogie du dialogue, ce qui permet de multiplier les sas de médiation entre la société et l'État, a-t-il fait remarquer.

**M. El Yazami a également évoqué les changements sociétaux en cours au Maroc, notamment sa transition démographique dans le sens de la baisse des natalités, son taux d'urbanisation élevé, son dynamisme culturel et la réduction progressive des disparités entre les milieux urbain et rural, estimant que ces changements renforcent le phénomène d'individualisation, qui favorise à son tour la promotion de la culture démocratique et des droits de l'Homme.**

De son côté, l'ambassadeur du Maroc en France, Chakib Benmoussa, a mis l'accent sur la réponse du Maroc aux défis géostratégiques et sécuritaires dans la région, notant que le Royaume a démontré sa capacité à réformer et à être à l'écoute des revendications sociétales, au moment où d'autres pays ont basculé dans le chaos suite aux mouvements de contestation de ces dernières années.

Il a aussi abordé le dossier du Sahara marocain, indiquant que, face aux manœuvres de certains pays qui entretiennent cette source d'instabilité, le Maroc agit sur le plan international, notamment en défendant la proposition d'autonomie dans les provinces du Sud, considérée par la communauté internationale comme une solution sérieuse et crédible au conflit artificiel autour du Sahara marocain.

Sur le plan interne, le Maroc a fait du développement de ses provinces du Sud une priorité nationale, dans le cadre de la mise en œuvre de la régionalisation avancée, afin de faire de cette région une plateforme de développement et une passerelle avec l'Afrique subsaharienne, a ajouté M. Benmoussa.

Par ailleurs, le Maroc reste vigilant concernant sa cause nationale première, d'où la réaction forte de Rabat aux déclarations et agissements impartiaux et hostiles du secrétaire général des Nations unies, Ban Ki-moon, considérés par le Royaume comme une "tentative de torpiller" le processus visant à trouver une solution concertée et définitive à ce conflit artificiel, a poursuivi l'ambassadeur du Maroc en France.

M. Benmoussa a, en outre, souligné que la réponse multidimensionnelle apportée par le Maroc au problème du terrorisme, englobant les aspects sécuritaire, social et religieux, ainsi que la démarche innovante du Royaume sur des enjeux actuels tels le phénomène migratoire et le développement durable.

L'ancien ministre français des Affaires étrangères, Hubert Védrine, a quant à lui relevé la politique étrangère intelligente du Maroc, qui mise sur la consolidation des liens avec les principaux acteurs internationaux et se caractérise par sa stabilité et sa constance depuis l'Indépendance, notant que le Maroc est l'un des rares pays à avoir réussi à maintenir, sur une aussi longue période, des relations internationales solides et sereines. Il a donné pour exemple la politique étrangère du Maroc vis-à-vis des pays africains, avec lesquels les liens ne cessent de se raffermir à travers une vision privilégiant les rapports multilatéraux.

M. Védrine a aussi souligné l'importance pour la diplomatie marocaine de rester vigilante et intuitive sur la question du Sahara, face aux desseins des autres parties d'entretenir le conflit.

<http://www.devanture.net/news.php?id=466922>

## Vindicte populaire: Sebbar appelle à la vigilance

Le secrétaire général du **Conseil national des droits de l'homme** était l'invité, ce mercredi 6 avril, de l'émission Moubachara Maakom, qui avait pour thème "qQuand la rue fait sa justice." Verbatim.

Le choix de la thématique de l'**émission du 6 avril** fait suite aux récents faits divers qui ont secoué l'opinion publique nationale et internationale. Le dernier en date concerne l'agression des deux homosexuels de Béni Mellal par une bande de jeune entrés par effraction au domicile des victimes.

Pour le secrétaire général du CNDH, "ce phénomène reste isolé, mais appelle à la vigilance. Il est à considérer, selon Mohamed Sebbar, comme source d'inquiétude".

"Le problème ne concerne pas à proprement parler l'homosexualité, mais un mode de conduite à travers lequel les individus se substituent aux appareils et aux institutions de l'Etat, qui sont les seuls habilités à intervenir pour faire appliquer la loi", lance d'emblée le secrétaire général.

Ces agissements sont à placer dans un cadre beaucoup plus large. "Il faudrait ouvrir un débat national sur le phénomène des violences au sens large. On peut y intégrer les violences dans les stades, au sein des foyers, à l'école ou à l'université."

Toutes ces formes de violences sont autant de manifestations d'un seul et même problème.

Autre phénomène inquiétant, "beaucoup de citoyens appellent aujourd'hui à faire appliquer des châtements littéralement tirés de la charia, d'instaurer une police des mœurs, etc. Tous ces mots sont à bannir, avant qu'ils ne fassent partie intégrante du vocabulaire et de la culture marocaine. Cela conduirait à un réel affaiblissement de la crédibilité et du pouvoir des institutions de l'Etat."

A ce propos, le secrétaire général du CNDH ne manque pas de rappeler que la Constitution marocaine place au même niveau l'intégrité du domicile et la vie privée.

Plusieurs efforts restent cependant à faire au niveau législatif, à commencer par l'interdiction des fatwas takfiristes et des discours haineux. "C'est un champ de libertés qui ne nécessite que la volonté politique, contrairement à l'accès aux droits économiques et sociaux, dont l'amélioration est onéreuse sur un plan financier."

Toutefois, il existe des composantes socio-culturelles qui bloquent le processus de transition. A titre d'exemple, "la culture marocaine banalise la discrimination de la femme, bien que cette pratique est rejetée sur le plan des valeurs", constate Mohamed Sebbar. D'où, "la nécessité de progresser par paliers dans le champ des libertés car, à l'évidence, nous ne sommes pas aussi évolués que les pays scandinaves dans ce domaine", ajoute avec un brin d'ironie, le secrétaire général du CNDH.

Par ailleurs et concernant l'affaire de Béni Mellal, Mohamed Sebbar a déclaré qu'une délégation spéciale a été dépêchée sur place, avant d'annoncer que le Conseil planche, en ce moment, sur l'élaboration d'un rapport sur l'état des libertés individuelles au Maroc.

<http://www.medias24.com/MAROC/SOCIETE/163038-Vindicte-populaire-Sebbar-appelle-a-la-vigilance.html>





## موضوع الهجرة محور لقاء للأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج مع وفد فرنسي

8672 / 2

شكل موضوع الهجرة محور لقاء جمع الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج عبد الله بوصوف، بالرباط، بوغد فرنسي يضم منتخبين بمدن فرنسية، وكذا رجال دين من بينهم الحاخام الأكبر لبوردو. وذكر بلاغ للمجلس، أن بوصوف أبرز في بداية هذا اللقاء أن المكون اليهودي يشكل جزءا من تاريخ المملكة، والدستور المغربي يعترف بهذا المكون كاحد روافد الهوية المغربية. يضيف دينامية التعدد على الشخصية المغربية، مذكرا في هذا السياق «بموقف جلالة المغفور له محمد الخامس الذي رفض طلب حكومة فيشي بترحيل اليهود المغاربة». وقدم الأمين العام للمجلس،

بهذه المناسبة، نبذة عن عمل المجلس كمؤسسة استشارية استشرافية إلى جانب جلالة الملك تعنى بتقييم السياسات العمومية وتقديم اقتراحات لتحسين هذه السياسات وفق مقاربة تشاركية مع الحكومة المغربية وباقي الفاعلين الرسميين والجمعويين في دول الإقامة، وموقعه كقوة اقتراحية وفضاء للتداول والنقاش لإنتاج الأفكار وتقييم السياسات العمومية في مجال الهجرة. وسلط بوصوف الضوء على اشتغال المجلس على قضية الإسلام في أوروبا، وإشراك الفاعلين الدينيين في المغرب وفي أوروبا في المناشات سواء حول «الوضع القانوني للإسلام في أوروبا»، أو «الإسلام في

أوروبا أي نموذج»، إضافة إلى اللقاء الذي احتضنه البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ حول تكوين الأطر الدينية. وفي نفس الإطار، جدد الأمين العام للمجلس التأكيد على القيمة المضافة للهجرة سواء بالنسبة لدول الأصل أو دول الإقامة والدور الذي تضطلع به في حوار الثقافات والحوار بين الأديان، وأهميتها المحورية في تعرف الأشخاص على باقي الديانات، مستعرضا إسهامات الهجرة المغربية في القضايا المشتركة للإنسانية كالعمل على محاربة النازية وتحرير الدول الأوروبية من خلال مشاركة الجنود المغاربة رفقة الجيوش الأوروبية وسقوطهم في أرض المعركة

دفاعا عن فرنسا وبلجيكا ودول أخرى. وأكد على أن تاريخ المغرب وأوروبا تاريخ مشترك ومتراپط ولا يمكن فهم طرف من دون العودة إلى تأثير الآخر، مبرزا أن «الوضع المتقدم» الذي يجمع المغرب بالاتحاد الأوروبي يشكل تنويجا لعلاقات تاريخية جمعت الطرفين منذ قرون. من جانب آخر، عزابوصوف التحديات الحالية التي يعرفها العالم وانتشار التطرف إلى عدة أسباب، من بينها عدم المعرفة الصحيحة بالآخر وهو «ما يفرض علينا العمل بشكل مشترك من أجل الانفتاح على الآخر ومعرفته معرفة علمية والاستماع إليه». داعيا إلى تضافر الجهود من أجل التوصل إلى نموذج

ديني موحد يتوافق مع خصوصيات كل الأطراف. من جهتها اعتبرت نائبة عمدة بوردو أن برينيليون أن «الجمعيات المغربية في بوردو تشكل ثروة لهذه المدينة الفرنسية وقد تمكنت من تحقيق إنجازات قيمة لفائدة سكان المدينة». أما الحاخام الأكبر السابق لمدينة بوردو، كلود مامان، فقد عبر عن شكره العميق لمجلس الجالية المغربية بالخارج الذي نظم هذه الزيارة التي مكنته من العودة إلى بلده الأصلي المغرب الذي لم يزره منذ 45 سنة، مشددا على أن المغرب بلد تعيش على أرضه اليهود والمسلمون في سلام وتسامح تامين منذ زمن بعيد. يذكر أن برنامج الزيارة

التي تقوم بها إلى المغرب هذه البعثة المكونة من منخبين في المجالس البلدية لمدينة بوردو، وبارومبور، وبيرجيراك، وكذا رجال دين فرنسيين، يشمل لقاءات مع مسؤولين حكوميين وفي عدد من المؤسسات العمومية مثل مجلس الجالية المغربية بالخارج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إضافة إلى منتخبين محليين في مدينة الدار البيضاء. وتأتي هذه المبادرة لتتويج سلسلة من اللقاءات التي عقدها مجلس الجالية المغربية في الخارج في إطار متابعتها للتحويلات التي تشهدها الهجرة والنقاشات التي تثار حول الهجرة سواء في المغرب أو في دول الإقامة.